أد/ يمن الحماقى

أستاذ الإقتصاد جامعة عين شمس

بسم الله الرحمن الرحيم

أولويات الأداء الإقتصادى المصرى لمواجهه جائحة كورونا

مما لا شك فيه أن نجاح برنامج الإصلاح الإقتصادى المصرى كان له دوراً هاماً فى مواجهه جائحة كورونا ، حيث أسهم الإحتياطى النقدى الأجنبى والذى وصل إلى 45.5 مليار دولار فى مواجهه التداعيات السلبية للجائحة من عجز العملة الأجنبية نتيجة لضرب السياحة وتحويلات المصريين وكذلك خروج رؤوس الأموال الأجنبية ، كذلك أسهم معدل النمو الذى قارب على 6% فى مواجهه تداعيات إنخفاض الأداء الإقتصادى وعلى الرغم من ذلك فلا زالت هناك العديد من التحديات التى تتطلب التحرك الكفء والسريع لمواجهتها وعلى رأسها إرتفاع معدلات البطالة والفقر وإستثمار المشروعات القومية الكبرى فى زيادة الطاقات الإنتاجية التنافسية بما يكفل مواجهه أعباء المديونية الداخلية والخارجية وتدعيم تحقيق الإستقرار الإقتصادى الكلى وهو أساس النمو الإقتصادى وتتمثل أهم أولويات التحرك لمواجهه الأثار الإقتصادية – الإجتماعية لجائحة كورونا فيما يلى:

أولاً:

يتطلب الأمر اجراءاً سريعاً للتخفيف من أعباء الدين الخارجي ويمكن ان يتم ذلك- في اطار دراسة المركز المصري للدراسات الاقتصادية- من خلال اتجاه البنك المركزي للتفاوض لمد آجال ودائع الدول العربية لدية والمستحقة لعام 2022/2021 لتخفيف أعباء المديونية، كذلك بالنسبة للديون الثنائية والمستحقة للمؤسسات الدولية وتحتل نسبة مؤثرة في المديونية الخارجية، فإنه قد صدر من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بيانات تفيد بالاستعداد لتقبل طلبات تأجيل سداد خدمة الديون، كذلك يتطلب الأمر تفعيل اتفاقات مبادلة العملات لتوفير السيولة الدولارية.

ثانياً:

يتطلب الامر التركيز على استهداف التحديات التى تواجه نمو القطاع الخاص و التي يعكسها كل من مؤشر التنافسية وأداء الاعمال، ورغم التحسن في المؤشرين الا انه لازلت هناك العديد من التحديات التي تتطلب أولوية استهدافها ويرتبط بذلك أداء الجهاز الحكومي المصري.
كذلك يتطلب الامر تفعيل علاقات التنسيق والتكامل بين مؤسسات الإنتاج العامة ومنها جهاز

الخدمة الوطنية وبين القطاع الخاص و تفعيل الاداء الاقتصادي بقطاع الاعمال العام من خلال تبسيط عقود الشراكة بين القطاعين ، ويدعم من ذلك تفعيل مبادرات المشروعات الصغيرة خاصة مع إقرار قانون جديد له.

ثالثاً:

ويتطلب الامر وضع استراتيجية واقعية لدعم تنافسية القطاع الصناعي المصري من خلال زيادة المكون المحلي وادماج القطاع غير الرسمي في الرسمي مما يتيح ملايين من فرص ومجالات المشروعات الصغيرة ومن ثم توزيع هيكل الإنتاج الصناعي وزيادة قدرته على مواجهة الصدمات، وتشير العديد من المبادرات الميدانية التي تمت من هذا المجال الى أهمية تفعيل المنصات الرقمية لتحديد المشروعات التي تدخل في سلاسل الامداد وكمشروعات مغذية للصناعات القائمة، بما يكفل زيادة المكون المحلي ودعم تنافسية الصناعة.

وفى هذا الإطار يمكن التركيز على دعم الصناعات التي تحظي بطلب محلي إقليمي ودولي ويأتي على رأس هذه الصناعات المستلزمات الطبية والأدوية والصناعات الغذائية وكذلك المشروعات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات.

رابعاً:

الحفاظ على العمالة وتتمثل الوسيلة المثلى لذلك فى إنشاء منصة إلكترونية خاصة بكل نشاط اقتصادي يتم تجميع العرض والطلب على العمالة الخاصة بالنشاط مع تقديم خدمات استرشادية لدعم قدرات العمالة وتأهيلها لمواكبة احتياجات ومتطلبات سوق العمل، ويتطلب ذلك التعاون بين وزارة القوى العاملة ومجتمع الأعمال وتفعيل دور مراكز التدريب التابعة للوزارات.